مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (3) / العـدد: (1) (2019)، ص 59 - 70

# الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والأهمية

# Participatory Democracy, lecture on notions and importance

قتال جمال [1]، شوقي نذير [2]
Guettal Djamal[1], Chaouki nadir[2]
[1]المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، Guettal.Djamal@cu-tamanrasset.dz
[2]جامعة غرداية، الجزائر، chaouki.nadir@univ-ghardaia.dz
Tamanrasset University Center, Algeria ,Guettal.Djamal@cu-tamanrasset.dz[1]
University of Ghardaia, Algeria, chaouki.nadir@univ-ghardaia.dz [2]

تاريخ الإستلام: 2019./01/23 تاريخ قبول النشر: 2019/02/27 تاريخ النشر: 19 /2019/03

**ملخص:**

أردنا من خلال هذه الورقة أن نعرج و لو بالشكل الوجيز على آلية الديمقراطية التشاركية باعتبارها نمط وشكل جديد من أشكل إشراك المواطن و أطياف المجتمع المدني في بناء القرار ذا الشأن العام، و ذلك من خلال إعطاء مفاهيم الديمقراطية التشاركية والأسس التي تبنى عليه و فيما تتمثل الآليات التي بها يمكن تحقيقها بها و كذا الأهداف التي من شأن هذه الآلية تحققها.

**الكلمات مفتاحية:** الديمقراطية، الهيئات المحلية، العمل التشاركي.

## Abstract:

Through this paper we examine the mechanism of participatory democracy as a new form of the citizen and civil society components sharing in the public decision making; on the basis of participatory democracy definition, mechanisms and goals.

**Keywords:** Democracy, domestic bodies, participatory work, civil society**.**

**المؤلف المرسل: شوقي نذير، الإيميل:** chaouki.nadir@gmail.com

## 1. مقدمة:

إن الحديث عن الديمقراطية التشاركية يعد من بين أهم المواضيع التي تشغل الساحة سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو حتى الاقتصادي ذلك لما تقدمه من ايجابيات للهيئة الناخبة والمتمثلة في المواطن بشكل عام و المجتمع المدني على الخصوص، الأمر الذي دعا إلى تبني هذا النهج ، و أن ظهور الديمقراطية التشاركية لم يكن لإلغاء الديمقراطية التمثيلية أو الحلول محلها، بل كان ظهورا يهدف من خلاله إلى تكملة الديمقراطية التمثيلية، و الحيلولة إلى معالجة النقص الذي يعتريها، ذلك أن المجتمع المدني بكل أطيافه و مع ازدياد وعيه بان مهمته لا يمكن أن تقف فقط عند اختيار من يمثله بل تعدى ذلك في رغبة منه إلى المشاركة في صنع القرار ربما ؛ حيث وجد فيها المتنفس الذي يعبر من خلاله على أرائه في تسيير شؤونه العامة المحلية و المركزية ، و لعل انه الهدف الذي كان يصبوا إليه المشرع الجزائر ومعظم التشريعات الأخرى العربية منها و الغربية ولقد عمد المشرع الجزائر إلى تبني الديمقراطية التشاركية قصد إيلاج المواطن على المستوى المحلي قصد المشاركة الفعالة و الفاعلة من اجل الحفاظ أكثر على الحريات، و اقتراح سياسات و المشاركة في صنع القرارات التي تهتم بالصالح العام و هو الأمر الذي تبناه في دستور 2016 ضمن المادة 15 بقوله: " تشجع الدولة الديمقراطية على مستوى الجماعات المحلية". من هذا المنطلق و لإعطاء تفسيرا و تحليلا أكثر لهذه الآلية، أمكننا طرح السؤال التالي: **فيما تتمثل آلية الديمقراطية التشاركية و ما يميزها، و ما هي الأهداف التي ترمي إليها**

**المبحث الأول: ماهية الديمقراطية التشاركية**

إن الحديث عن الديمقراطية التشاركية يستدعى الأمر التطرق إلى مجموعة من العناصر التي من خلالها يتبن هذا المصطلح، ولعل ابرز ما يمكن التطرق إليه من عناصر في هذا العنوان هو مفهوم الديمقراطية التشاركية، من خلال المطلب الأول، و الأسس و الصعوبات التي تعترض تطبيقها وذلك من خلال المطلب الثاني.

**المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية التشاركية**

من خلال هذا المطلب أمكن لنا التطرق إلى عنصرين هامين تمثلا في إعطاء تعريفا للديمقراطية التشاركية، و كذا استبيان الأسباب التي دعت إلى ظهورها في الفرع الأول على أن نخصص الفرع الثاني من هذا المطلب للمميزات و الخصائص التي تختص بها و تميزها.

**الفرع الأول: تعريف الديمقراطية التشاركية وأسباب ظهورها**

**أولا: تعريف:** تعرف الديمقراطية التشاركية بأنها وسيلة لحل المشاكل عن قرب و ضمان انخراط الجميع و تطوير التدبير المحلي و الوطني عن طريق التكامل بين الديمقراطية التمثيلية و الديمقراطية التشاركية و تنمية الإرادة السياسية لدى المنتخبين، و توفير الأمن الاجتماعي و التربية على ثقافة التوافق و الأخذ بعين الاعتبار حاجيات الجميع[1]

وهناك من يعرفها بأنها هي: عرض مؤسساتي للمشاركة[2]، موجه للمواطن، يركز على إشراكهم بطريقة غير مباشرة في اتخاذ القرارات، ضمن المجالات التي تعنيه مباشرة و تمس حياته اليومية عبر توسل ترسانة من الإجراءات العملية[3]

و هناك من يرى بأن الديمقراطية التشاركية جاءت بالتصحيحين النظري و العملي اللذين افتقرت إليهما كثيرا الديمقراطية التمثيلية، فمن جهة المفهوم أصبحت الديمقراطية التمثيلية تشكو من صيغة التمثيل أصلا من جراء اختزال المجموع العددي الأكبر

( المواطنون) من الناخبين في القلة القليلة من النواب، مما يجعل كلا من طرفي العملية التشريعية في حال من العزلة المتفاقمة عن الآخر حتى أمست المجالس النيابية أشبه بمؤسسات مستقلة ترعى مصالح أفرادها[4]

و بهذا فان الديمقراطية التشاركية تمثل جملة من الآليات و الإجراءات التي تمكن من إشراك المجتمع المدني و المواطن عموما في صنع السياسات العامة، و تمتين الدور الذي يلعبونه في اتخاذ القرارات المتعلقة بتدابير الشأن العام عن طريق التفاعل المباشر مع السلطات القائمة على الصعيد الوطني أو المحلي.[5]

**ثانيا: أسباب ظهورها:** نظرا لما حملته الديمقراطية النيابية من سلبيات و من نقائص أثرت بشكل كبير على انعدام مشاركة المواطنين أو المجتمع المدني في القرارات التي تبنى عليها السياسة العامة و هو الأمر الذي لم تقم به الديمقراطية النيابية هذه الأسباب و غيرها أدت الى ظهور الديمقراطية التشاركية و التي من بينها[6]:

- ❖ أن الأخذ بالديمقراطية التشاركية و الدعوة إليها جاء نتيجة الانتقادات المتكررة و المتزايدة للنظام النيابي الذي لم يعد يوفر للمواطنين مكانة لائقة في الحياة السياسية سواء من الناحية المحلية أو البرلمانية، خاصة أن دور الناخب ينتهي بمجرد عملية الانتخاب.
- ❖ محاولة الديمقراطية التشاركية أن ترمم العجز الذي تفرضه نتائج العملية الانتخابية في خلق مجالس تمثيلية لا تتناسب بالضرورة و رأي الأغلبية المطلقة، إضافة إلى حل معضلة كون المواطن مستغلا بصوته الذي أدلى به وقتيا و موسميا، دون أن يكون له الحق في متابعة القضايا التي تمس واقعة اليومي بالنقد أو المساءلة و الرقابة حيث تحولت حقوق المواطن السياسية إلى حقوق انتخابية موسمية و ليست حقوقا مستمرة و مباشرة تمكنه من نقد خيارات التدبير و التسيير المحلي عن قرب.
- ❖ ضرورة إعادة تكييف الديمقراطية مع الواقع و الأزمات التي باتت تعيشها، بإعادة تحديد مبادئها و أولوياتها من أجل إعادة الثقة في نفس الشعوب.
- ❖ إن الديمقراطية التشاركية كمعطى فرضته بيئة القانون الإداري و الدستوري الجديدة لتعالج واقع الممارسة الديمقراطية في المجتمعات النامية في ظل التخلف الواضح للبرلمانات و البنيات السياسية و الاقتصادية و الثقافية و التغييب الممنهج للمواطن عن المشاركة في الشأن العام المحلي.

❖ أن الديمقراطية التشاركية تعتبر عملية أوسع لتحديد السياسات العامة لأنها لا تقوم بجمع ممثلين سويا داخل مجلس فحسب بل يجمع الجمهور المعني من حي أو منطقة معينة و يركز غالبا على قرارات الاستثمار في الأشغال العامة.

**الفرع الثاني: خصائص الديمقراطية التشاركية:** تتميز الديمقراطية التشاركية ببعض المميزات تميزها عن الديمقراطية النيابية تكمن في التالي[7]

❖ تقوم الديمقراطية التشاركية بإتاحة تعاون النخب السياسية فيما بينها، فالنخب التي يمكن أن تتباعد أو تتصارع فيما بينها من خلال التصويت العادي، و الآلي في الديمقراطية غير التشاركية و لكن يمكنها عن طريق التشارك أن تتعاون و أن تتضافر جهودها من خلال هذا الأسلوب الديمقراطي ألتشاركي.

❖ تعتبر الديمقراطية التشاركية هي الطريقة لصيانة النظام، لأن الكل سيشعر انه جزء من التزام و من ثم يبذل مجهودات خاصة لصيانة هذا التشارك، الذي يرى فيه الجميع ضمانة لتحقيق المصالح المشتركة.

❖ احترام الشرعية، فالشرعية القائمة من خلال التشارك لا يشعر أي طرف فيها بالإقصاء أو التهميش و لكن يرى فيها مجهوداته الحاثة و دوره في بناء المجتمع تتبنى الديمقراطية التشاركية مفهوم الديمقراطية من أسفل، أي أنها تسعى لان يشارك المواطن في صناعة القرار و يؤثر به مباشرة

❖ تتسم الديمقراطية التشاركية بتفاعل المباشر و النشط بين المواطنين و نوابهم و بين المواطنين و مشكلاتهم و السعي وراء إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل و الصعوبات المطروحة محليا.

**المطلب الثاني: أسس و معوقات الديمقراطية التشاركية**

إن الحديث عن الأسس هو الحديث عن المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية إذ تعتبر هذه المرتكزات الأساس و اللبنة الأولى لبناء ديمقراطية تشاركية و هو الأمر الذي يميزها عن الديمقراطية التمثيلية، ولبناء الديمقراطية التشاركية يتوجب الوقوف على أهم العراقيل التي يمكن أن تعترض سبيلها بالتعرف عليها و محاولة معالجتها.

**الفرع الأول: الأسس و الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية**

لقيام الديمقراطية التشاركية يتوجب أن تتوفر جملة من الأسس و الركائز التي تدعم قيام الديمقراطية التشاركية، وهي أسس و ركائز ليست نهائية و محصورة، إذ يمكن أن تتغير أو تضاف إليها عناصر أخرى، و تقتضي هذه الركائز التالي:

❖ تأكيد سيادة الشعب و سلطته: أي أن تكون للشعب كامل السيادة، و أن تصان حقوقه في أن ممارسة مهامه كونه هو مصدر السلطة، و أن تكون السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة مسؤولة أمام ممثلي الشعب، و أن تكون للشعب اليد في صناعة القوانين و تنفيذها بما يخدم حقوقهم و يصونها. [8]

❖ التعدد التنظيمي المفتوح: أي أن تكرس و تحمى الحرية في إنشاء الأحزاب و المنظمات و الجمعيات السياسية، تكون كوسيط بين المواطن و من يحكمه، رغبة منها الى عدم احتكار السلطة و القرارات في يد فيئة ما. (9)

❖ تعميق مفهوم المواطنة: تعتبر المواطنة الرابط الاجتماعي و السياسي التي يجمع الفرد بالدولة و يجعله قادرا على ممارسة جميع حرياته و التزاماته المدنية و السياسية، ومع ذلك لا تقتصر المواطنة على كونها مجموعة من القواعد القانونية و لكن تعتبر أيضا إجراءات و عمليات فعلية يمارسها المواطنون في الديمقراطية التمثيلية، تمارس المواطنة بشكل سلبي و ذلك بقبول القواعد و الوفاء بالالتزامات و المشاركة السياسية من خلال التصويت و هذا خلافا لذلك، تستند المواطنة في الديمقراطية التشاركية على سلوك نشيط للمواطن، يعبرون من خلاله على آرائهم بشأن القرارات المتعلقة بالسياسة المحلية و يساهمون في الحياة المحلية و إدارة المدينة، و يعتبر التزام كل المواطنين أمرا جوهريا للديمقراطية التشاركية و يرتبط بالواقع السياسي و كذلك بالدوافع و المصالح الشخصية، إذ يمكن أن يصبح سكان المدينة مواطنين فاعلين عبر الانضواء تحت مجموعات منظمة داخل المجتمع المدني للدفاع عن مصالحهم(10)

❖ تحقيق العدالة الاجتماعية: تعتبر العدالة الاجتماعية من الصفات الأساسية لأي نظام سياسي، فهي الإرادة الثابتة و الأبدية لإعطاء كل فرد ما يجب أن يحصل عليه، و عادة ما تعرف العدالة الاجتماعية بأنها: " إعطاء كل ذي حق حقه" بما يتضمنه ذلك التعريف من توزيع الحقوق على الأفراد المتساوين في الظروف دون تمييز، و من ثم فان هناك تصوران رئيسيان للعدالة الاجتماعية، احدهما مبني على الاستحقاق، و الآخر يركز على المساواة، إذ أن المواقع الاجتماعية و المزايا المادية لكل شخص يجب أن تقابل قدر الإمكان في ضوء معايير الاستحقاق، كما يجب أن يشبع الأفراد حاجاتهم بطريقة متساوية دون تمييز في الحقوق الواجبات، و تعرف العدالة الاجتماعية بأنها: " تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل فرص متساوية و فعلية؛ لكي ينمو و يتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته، فهى تتصل بالجهود الرامية لتأكيد الفرص و الحماية المتساوية لكل الناس فس حدود النظم المعمول بها"(11)

❖ التداول على السلطة: و الذي يقصد به خلافة سياسية أي به يتم انتقال و تداول السلطة بين الحكام و الأفراد أو بين الحكومات المتعاقبة، أو بين الأحزاب السياسية أو بين النخب السياسية المتتابعة، أو على أكثر من مستوى ، على مستوى الجهاز الحكومي ، الجهاز الإداري، الجيش، أو الحزب أو على كافة المستويات التنظيمية في الدولة، و يكون وفقا لمبدأ الديمقراطية و طبقا للشرعية الدستورية و القانونية على مختلف مستويات السلطة (12)

**الفرع الثاني: المعوقات:** إن تكريس الديمقراطية التشاركية لا يزال في بدايته ذلك لما تواجهه من عراقيل و صعوبات من شأنها أن تحد من الممارسة الفعلية لها، و لعل هذه المعوقات و الصعوبات تتراوح بين ما تتخذه السلطة و تمارسه من تجاوزات في عدم أشراك المواطن في تسيير شأنه العام و التدخل في السلطات و الهيئات النيابية، إضافة

إلى انعدام الثقافة التمثيلية و المشاركة السياسية لدى المواطن، هذه الصور وغيرها من وقفت في طريق تجسيد الديمقراطية التشاركية و الممثلة في: [13]

- ❖ غموض التكريس الدستوري لحق المشاركة، لما تركه الدستور للكثير من جوانب العمل المحلي للقوانين و هو ما قد يعيق من تفعيل مشاركة المواطنين
- ❖ غموض مبدأ المشاركة في النصوص التشريعية و التنظيمية
- ❖ التعقيدات الإدارية من خلال إفراط الإدارة في استعمال مبدأ السرية، وصورية مشاركة المواطن في صنع القرار الإداري، كما أن الإدارة لا تأخذ بنتائج المشاركة
- ❖ العراقيل الثقافية و المتمثلة في انعدام الحس الشعبي نتيجة وجود ضعف ثقافة المشاركة لدى المواطن و كذا ضعف الثقافة التشاركية لدى المجتمع المدني، إذ أن الثقافة السياسية تعيق من مشاركة فئات بعينها من خلال المجالس المحلية.
- ❖ عدم الفصل بين ادوار السلطة التنفيذية و عمل البلديات و الولايات، إذ تعتبر هذه العلاقة مركبة جدا، حيث نجد عدم وجود دور حقيقي للمجالس المحلية في اختيار القيادات التنفيذية الذين يتم تعيينهم من قبل السلطات المركزية، مما يضعف من دور المجالس المحلية في مساءلة المسؤولين التنفيذيين و أمام هذه العلاقة المتشابكة في ظل الدولة المركزية يقل الشعور لدى المواطنين بأهمية المجالس المحلية وهو الأمر الذي يؤدي إلى عدم المشاركة
- ❖ عدم التواصل بين المجالس المنتخبة و المواطنين، و غياب الثقة بين المواطنين و المجالس المحلية، و عدم تواجد آليات محددة للتواصل المباشر أو غير المباشر بين المجالس المنتخبة و المواطنين
- ❖ غالبا ما ينظر المسؤولون السياسيون إلى الديمقراطية التشاركية المحلية كوسيلة لدعم مشروعيتهم، الأمر الذي يطرح خطر سوء توظيفها، وبالفعل فانه غالبا ما يتم التنديد باستغلال الآليات التشاركية من قبل السلطة العمومية المحلية، إذ يعتبر المسؤولون المنتخبون أحيانا الإجراءات التشاركية أداة يطوعونها لعمليات الاتصال و التعبئة و الرقابة و إضفاء الشرعية على خدماتهم، و قد يصل الأمر إلى سيطرة بعض المنتخبين على الآليات التشاركية لاستبعاد بعض الناشطين من المجتمع المدني ( جمعيات و مجموعات سياسية) تخوفا من الاحتجاجات التي قد تستهدف السلطة المحلية. [14]

**المبحث الثاني: الديمقراطية التشاركية الآليات و الأهداف**

من خلال هذا المبحث نود أن نتطرق إلى عنصرين هامين يدخلان في صلب موضوع الديمقراطية التشاركية ألا و هما الآليات التي بها يمكن تفعيل و تكريس الديمقراطية التشاركية، و إلى ما ترمي إليه من خلال إبراز أهم الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.

**المطلب الأول: آليات تكريس الديمقراطية التشاركية**

**الفرع الأول: إشراك المجتمع المدني:** تستطيع تنظيمات المجتمع المدني المشاركة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي باستعمال العديد من الآليات التي تتيح لها إمكانية التأثير في عملية اتخاذ القرار و ضمان الشفافية في رسم وتنفيذ السياسات العامة و من بين هذه الوسائل نجد[15]:

**أولا:** المشاركة في ضمان نزاهة الانتخابات المحلية: تعد من أهم الآليات التي تمكن المجتمع المدني من ضمان الشفافية و ممارسة دوره الرقابي بإعطاء دور هام لهذه التنظيمات في اللجان الخاصة بمراقبة الانتخابات التي تفضي إلى انتخاب أعضاء المجالس المحلية.

**ثانيا:** مساهمة الجمعيات في العمل التشريعي: و يكمن ذلك من خلال المشاركة في الندوات و الملتقيات التي ينظمها البرلمان، لإثراء بعض المواضيع المتعلقة بالنصوص القانونية.

**ثالثا:** وجود أعضاء في المجالس الشعبية الوطنية أو في مجلس الأمة ممن كانوا نشطاء في نقابات أو جمعيات يتبنون مطالبهم و انشغالاتهم.

**الفرع الثاني: المبادرة الشعبية:** و هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول إلى مرحلة الاستفتاء و ذلك بجمع عدد معين من التوقيعات، حيث تكرس هذه الآلية روح المبادرة لدى المواطنين فيعرضون على التصويت المسائل التي يرونها مهمة بالنسبة لهم و التي قد لا تكون حاضرة على أجندات الأحزاب، إلا أن هذه الآلية قد تتسبب في إشكالا عندما يتم إقرار مبادرات تتعارض في مضمونها مع القوانين أو مبادئ الدستور أو اتفاقيات دولية[16]

**الفرع الثالث: تقديم العرائض:** هي آلية تتيح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة، من اجل عرض مشروع تعديل أو اقترح قانون أو أي مبادرة أخرى، و هي تقنية قديمة عرفها النظام الملكي البريطاني منذ سنة 1215، كما أقرت هذه الآلية فرنسا في دستورها سنة 1793،في الباب الأول على انه: " للمواطنين الحرية بان يراسلوا الى السلطات المؤسسة عرائض موقعة بشكل فردي " ،واقرها الدستور المغربي لسنة2011 في الفصل 15 بقوله: " للمواطنات و المواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العمومية، و يحدد قانون تنظيمي شروط و كيفيات ممارسة هذا الحق"[17]

**الفرع الرابع: إرساء عملية بناء الديمقراطية من الأسفل:** بمعنى أن تعطى الأهمية للشعب او القاعدة الاجتماعية في التوجيه واخذ القرارات الهامة على المستوى السياسي، و هذا البناء يقوم على الاقتراحات و الأفكار المحلية، وذلك من خلال الانتظام في هيئات المجتمع المدني، و مختلف اللجان الأهلية، حيث توصل الأفكار و المطالب إلى مختلف الهيئات المنتخبة، سواء كانت المجالس الشعبية المحلية المنتخبة أو البرلمان [18]

**الفرع الخامس: الميزانية التشاركية:** الميزانية التشاركية هي عملية من المشاورات يقرر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من الميزانية المحلية أو الوطنية، و تعتبر هذه الآلية بامتياز احد أفضل ممارسات

الحكومة التشاركية نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين لاسيما على المستوى المحلي، وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر[19]

**الفرع السادس: التقنية المعلوماتية:** من شأن هذه التقنية أن توفر لعموم المواطنين المعلومة، مما يساعد على إتاحة الفرصة أمامهم بالمشاركة في عملية اتخاذ القرار أو على الأقل تقدير رفع مستوى الوعي الجماعي و الإحساس بالأهمية، و من ناحية أخرى يجعل عمل البيروقراطيين أكثر وضوح و بالتالي أكثر مسائلة، لذا فان تطبيق التقنية المعلوماتية ليس من شأنه فقط زيادة الكفاءة الاقتصادية و الفاعلية و لكن تغيير موقع المعرفة داخل المنظمات بحيث تكون لدى المواطنين التنفيذيين ، مما يعني تغير في موقع القوة و التأثير و انتقاله إلى الموظفين التنفيذيين و امتدادا لذلك يؤدي تطبيق التقنية المعلوماتية إلى تقوية موقف عموم السكان وجعل المنظمات العامة أكثر شفافية و بالتالي استجابة لمتطلباتهم حيث أن التعرف على احتياجات السكان يمكن المجالس الإقليمية و المحلية من وضع خطط تنموية تتناسب مع الظروف و المعطيات المحلية و كذلك متابعة تنفيذ الخطط و تقييم نتائجها. [20]

**المطلب الثاني: أهداف الديمقراطية التشاركية**

**الفرع الأول: تحسين الوظيفة الإدارية:** يتمثل الهدف الأول في تحسين إدارة الشؤون المحلية انطلاقا من المبدأ القائل بأن " إدارة أفضل هي إدارة اقرب و إدارة مع " و بالتالي فان الأمر يتعلق بتحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار و منع نشوب النزاعات المحتملة و تحقيق أقصى قدر من العقلانية في الحلول المقترحة إذ يمكن للفاعلين الإداريين و السياسيين الوصول إلى معارف جديدة أكثر ارتباطا بتجربة العموم المعنيين بسياساتهم و المستفيدين منها و بالرغم من أن الديمقراطية التشاركية لا تيسر عملية صنع القرار و لا تسرعها و في حين تبقى سلطة القرار بيد المسؤولين المنتخبين فانه من شان الديمقراطية التشاركية بأن تسمح بتحسين الحكومة[21].

**الفرع الثاني: تجديد العلاقات الاجتماعية:** من شان الديمقراطية التشاركية و من خلال إشراك السكان أن تؤدي إلى تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة فهي شكل من أشكال تعلم المسؤولية الجماعية، و إعادة نسج الروابط الاجتماعية مما يؤدي إلى استعادة الثقة المتبادلة في حدها الأدنى بين السكان و المسؤولين المنتخبين و الذين يمكن للديمقراطية التشاركية ان تعزز مشروعيتهم، كما تعمل على محاربة التعصب و التطرف[22].

**الفرع الثالث: توسيع مجال الديمقراطية:** هذا الهدف ذو طابع سياسي يهدف إلى توسيع مجال الديمقراطية التي لا تبقى محددة فقط في آليات الديمقراطية التمثيلية، بل تصبح ممتدة إلى الديمقراطية التشاركية ذلك أن القرار المشترك يغير العلاقة بين الإدارة العمومية و المواطن فهو يدرج تدبير الشؤون العامة في مستوى أفقي ينتمي لصنف الشراكة، و ليس في إطار منطق عمودي ذو صبغة هرمية، و يصبح تدبير الشؤون العامة قضية الجميع[23]، و بالتالي تعمل على ترميم البناء الديمقراطي، و تشكيل عناصر المشروعية فالديمقراطية التشاركية تُكوّن الحجر الأساس التي من خلالها يمكن بناء العلاقة بين المجال السياسي و المجتمع المدني على أسس جديدة[24]

**الخاتمة:**

من خلال هذه الورقة تبين ان الديمقراطية هي آلية دستورية جاء بها المشرع من اجل إشراك المواطن و هيئات المجتمع المدني في تسيير شؤونهم العامة على المستوى المحلي وحتى يكون هناك اشترك و تقارب بين هذا الأخير و بين الهيئات المحلية التي تمثله في تسيير الشؤون العامة، وازاء هذا الدور الايجابي الذي تلعبه الديمقراطية التشاركية في الاهتمام بالتنمية المحلية، بفتح الباب للمشاركة الواسعة للمواطن أو من يمثله من هيئات المجتمع المدني، واتخاذ رؤية جديدة مستقبلية موسعة تهدف إلى الصالح العام، لكن و رغم ما تحمله هذه الآلية من ايجابيات و تطلعات لمستقبل مشترك واعد إلا أن الواضح أن تطبيقها و تفعيلها ما يزال بعيدا كليا عن الواقع الأمر الذي يجعل من المواطن بعيدا عن تحقيق الهدف الذي ترتئيه الديمقراطية التشاركية.

ولعل هذه التوصيات التي سنقدمها تكون سببا في تفعيل آلية الديمقراطية التشاركية:

1. ضرورة توفر النية في تجسيد الديمقراطية التشاركية من قبل المشرع و الهيئات الوطنية و المحلية.
2. توسيع الآليات التي من شأنها أن تجسد هذه الآلية.
3. العمل على نشر ثقافة الديمقراطية التشاركية بين المواطنين و المجتمع المدني.
4. فتح المجال من قبل الهيئات المحلية فيما يخص الوسائط الإعلامية أمام المواطن بغرض المشاركة في اتخاذ القرارات و رفع انشغالاتهم وآرائهم.
5. عقد اجتماعات دورية بين الهيئات المحلية و المجتمع المدني للحديث عن ما يخص الشأن العام
6. إعادة النظر في قوانين البلدية و الولاية بما يفسح المجال للمشاركة من قبل المواطنين

**الهوامش**

(1) باديس بن حدة، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الادارة المحلية، المجلة الجزائرية للامن و التنمية، المجلد السادس، العدد 01، جانفي 2017، ص 285

(2) اشار ارسطو في كتابه " السياسة " و اعتبر انها الصفة الحقيقية للمواطن، و لا يكفي الاعتراف للفرد بصفة المواطنة من مجرد اقامته في جماعة ايا كانت، و لكن من مشاركته الحقيقية على قدم المساواة مع غيره في ممارسة تلك الوظيفة القانونية التي تظهر عبرها تلك السلطة العامة كاملة و تامة بدون جدل، و اشار روسو الى المشاركة بانها مساهمة الفرد مع اقرانه في تكوين ارادة الجماعة العامة التي تتضح عبر التشريع الذي يكون هو المعبر عن هذه الارادة العامة. **انظر** حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014 ، ص36

(3) حمدي مريم، المرجع نفسه، ص37

(4) حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا–،رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2210، ص35

(5) رحماني جهاد و عزوزي بن عزوز، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر(واقع و افاق)، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد الثالث، العدد الاول(01)، مارس 2018، ص 226

(6) مفيدة مقورة، الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الاغواط، المجلد الخامس، العدد 01، جانفي 2019

(7) زنبط فريحة و احمد بن قسمية، تكريس الديمقراطية التشاركية في قانوني البلدية 10/11، و الولاية07/12، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد الاول، العدد (04)، ص 78

(8)مفيدة مقورة، مرجع سابق، ص227

(9)مفيدة مقورة، المرجع نفسه، ص227

(10) الديمقراطية المحلية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي تونس، ص 20.
http://www.cmimarseille.org/sites/default/files/newsite/ARABE_Democratie_Locale_et_Participation_Citoyenne2014

(11) انظر، صلاح احمد هاشم، العدالة و المجتمع المدني " حالة مصر"، ص ص 43، 44
https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-11796.pdf

(12) انظر، بورحلة قوادرية، التداول السلمي على السلطة، مجلة البحوث السياسية و الإدارية، الجزائر،العدد السادس(06)، ص ص 58 59

انظر كذلك في هذا الشأن، مرزود حسين، الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر(1989- 2010)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3،2011-2012، ص 12 و ما يليها

(13) رحماني جهاد و عزوزي بن عزوز، مرجع سابق، ص ص 11، 12

(14) تقرير صادر عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بعنوان: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ص13
http://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2018/01/DRI-TN-CH_Rapport-d%C3%A9mocratie-participative-au-niveau-local_AR_web.pdf

(15) الامين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية – دراسة حالتي الجزائر و المغرب-، دفاتر السياسة و القانون، العدد 17، جوان 2017، ص ص 248، 249

(16) باديس بن حدة، المرجع السابق، ص ص289، 290

(17) باديس بن حدة، المرجع نفسه، ص 290

(18) مولود عقبوبي، الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر، مجلة القانون، المركزية الجامعي احمد زبانة بغليزان، العدد السادس، جوان 2016، ص 216

(19) باديس بن حدة، مرجع سابق، ص 291

(20) باديس بن حدة، مرجع نفسه، ص 291

(21) تقرير صادر عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بعنوان: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ص13
http://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2018/01/DRI-TN-CH_Rapport-d%C3%A9mocratie-participative-au-niveau-local_AR_web.pdf

(22)تقرير صادر عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بعنوان: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ص13
http://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2018/01/DRI-TN-CH_Rapport-d%C3%A9mocratie-participative-au-niveau-local_AR_web.pdf

(23) المديرية العامة للجماعات المحلية، المملكة المغربية، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركي، ص 11 يوليوز http://www.pncl.gov.ma/Publication/guide/Pages/2017

(24) عيساوي عز الدين، الديمقراطية المحلية : من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشلركية، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد02، سنة 2015، ص ص 223، 224

## قائمة المراجع:


**الرسائل الأكاديمية:**

01. مرزود حسين، الأحزاب و التداول على السلطة في الجزائر(1989- 2010)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر2011،3-2012، ص 12 و ما يليها
02. حريزي زكرياء، المشاركة السياسية للمرأة العربية و دورها في محاولة تكريس الديمقراطية التشاركية – الجزائر نموذجا-،رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2210.
03. حمدي مريم، دور الجماعات المحلية في تكريس الديمقراطية التشاركية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2015/2014.
04. باديس بن حدة، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الادارة المحلية، المجلة الجزائرية للامن و التنمية، المجلد السادس، العدد 01، جانفي 2017.

**المقالات العلمية:**

01. بورحلة قوادرية، التداول السلمي على السلطة، مجلة البحوث السياسية و الإدارية، الجزائر، العدد السادس(06).
02. رحماني جهاد و عزوزي بن عزوز، الديمقراطية التشاركية في المجالس المحلية المنتخبة بالجزائر(واقع و افاق)، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد الثالث، العدد الاول(01)، مارس 2018.
03. زنبط فريحة و احمد بن قسمية، تكريس الديمقراطية التشاركية في قانوني البلدية 10/11، و الولاية07/12، المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية و السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عمار ثليجي الاغواط، المجلد الاول، العدد (04).
04. عيساوي عز الدين، الديمقراطية المحلية : من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشلركية، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 12، العدد02، سنة 2015.
05. مفيدة مقورة، الديمقراطية التشاركية توجه جديد لتفعيل مشاركة المواطن على ضوء مؤشرات الحكم الراشد، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الاغواط، المجلد الخامس، العدد 01، جانفي 2019.
06. مولود عقبوبي، الديمقراطية التشاركية في المجالس المنتخبة المحلية بالجزائر، مجلة القانون، المركزية الجامعي احمد زبانة بغليزان، العدد السادس، جوان 2016.

**المواقع الإلكترونية:**

07. الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية – دراسة حالتي الجزائر و المغرب–، دفاتر السياسة و القانون، العدد 17، جوان 2017.

08. تقرير صادر عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بعنوان: الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ص13 http://democracy-reporting.org/wp-content/uploads/2018/01/DRI-TN-CH_Rapport-d%C3%A9mocratie-participative-au-niveau-local_AR_web.pdf

09. الديمقراطية المحلية و مشاركة المواطنين في العمل البلدي تونس. http://www.cmimarseille.org/sites/default/files/newsite/ARABE_Democratie_Locale_et_Participation_Citoyenne2014

10. صلاح احمد هاشم، العدالة و المجتمع المدني " حالة مصر". https://www.mobt3ath.com/uplode/book/book-11796.pdf

المديرية العامة للجماعات المحلية، المملكة المغربية، الحكامة التشاركية المحلية: القرار المشترك نموذج آلية الميزانية التشاركي، ص 11 يوليوز 2017 http://www.pncl.gov.ma/Publication/guide/Pages/